اقتصاد

صدّرت محافظة قلقيلية منذ بداية شهر نيسان الجاري، قرابة ٢٥٥ طناً من الليمون إلى الأردن، بواقع ١٨ شحنة.وللسنة الخامسة يتم تصدير الليمون إلى الأردن، بموجب تفاهمات بين وزارتي الزراعة في البلدين على تصدير هذا المحصول.

مدير زراعة محافظة قلقيلية أحمد عيد

معدل دخول السيارات يومياً في الفترة الصباحية إلى مدينة رام الله يقدر بحوالي ١٢ ألف مركبة.

بلدية رام الله

اتفاقية بين جامعة القدس المفتوحة وشركة شلطف للتعهدات

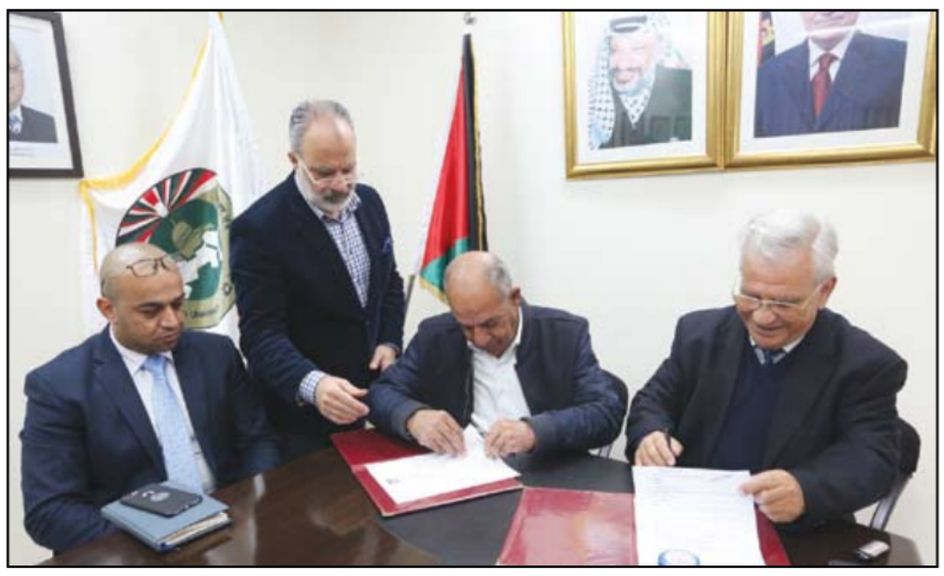

رام الله - وقعت جامعة القدس المفتوحة أمس، اتفاقية مع شركة شلطف للتعهدات العامة لتنفيذ جزء من الأعمال الخارجية وجزء من أعمال التشطيب للمبنى الأكاديمي الخاص بفرع رام الله والبيرة، بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بدولة الكويت.

ووقع الاتفاقية عن الجامعة رئيسها أ. د. يونس عمرو وعن الشركة مديرها السيد عزمي شلطف، بحضور د. م. عماد الهودلي مساعد رئيس الجامعة لشؤون العلاقات العامة والدولية والإعلام، ود. حسين حمايل مدير فرع رام الله والبيرة، ود. م. علي زكي مدير وحدة الهندسة والانشاءات، فيما حضرها عن شركة شلطف م. نهيل منصور مديرة المشاريع في الشركة.

يذكر أن قيمة العطاء بلغ نحو (٣٦٧) ألف دولار، ويأتي استكمالاً للمرحلة الأولى من بناء المبنى الأكاديمي (عظم) بتبرع سخي من رجل الأعمال حماد الحرازين.

بورصة فلسطين تطلق حملة لتوعية المستثمرين بحقوقهم

رام الله - أطلقت بورصة فلسطين مع بداية نيسان الجاري ٢٠١٩ حملة بعنوان "اعرف حقك"، تستهدف من خلالها جموع المستثمرين وحملة الأسهم في الشركات المساهمة العامة المدرجة، وذلك بشكل مبدئي عبر منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبورصة لإيصال رسائل الحملة بشكل متزامن.

وصرح الرئيس التنفيذي لبورصة فلسطين أحمد عويضة أن حملة "اعرف حقك" هي حملة متجددة أطلقتها البورصة بطابع مميز كجزء من برنامج التوعية الاستثمارية، مستغلة بذلك أدوات الإعلام الجديدة ومنصات التواصل الاجتماعي. وتهدف هذه الحملة على حد قوله الى توعية المستثمرين وحملة الأسهم في الشركات المدرجة في البورصة بحقوقهم المترتبة على هذا الاستثمار، وخاصة فيما يتعلق باجتماع الهيئات العامة التي تعقدها الشركات المدرجة بعد نهاية السنة المالية. حيث يتوجب على مجالس إدارات هذه الشركات بعض الالتزامات تجاه ملاك أسهم شركاتهم قبل وأثناء وبعد الاجتماع، وتهدف حملة "اعرف حقك" لتوعية المستثمرين بهذه الحقوق المكتسبة.

وفي سياق متصل، أشار عويضة إلى ان من حق الساهمين تلقي الدعوة لحضور الاجتماع كذلك حصولهم على كافة الوثائق والبيانات اللازمة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما انه يتوجب على الشركة السماح لهم بالمشاركة الفاعلة والتعبير عن آرائهم بحرية، والحصول على الإجابات عن تساؤلاتهم، وغيرها الكثير من الحقوق التي كفلها القانون ونصت عليها مدونة حوكمة الشركات في فلسطين.

وأكد عويضة بان حملة "اعرف حقك" ستستمر حتى نهاية شهر نيسان الجاري، خاصة وأن الكثير من الشركات المدرجة تعقد اجتماعها السنوي في هذا الشهر، وذلك انطلاقا من حرص البورصة على التزام الشركات بإعطاء المساهمين كافة الحقوق المتعارف عليها، لضمان سوق مالي عادل يتسم بالشفافية والمصداقية وتكافؤ الفرص وفق أفضل الممارسات العالمية.

«الإسلامي للتنمية» يطلق من مراكش مبادرات لدعم التجارة

مراكش-أطلق البنك الإسلامي للتنمية بمراكش عدة مبادرات جديدة لتعزيز المبادلات التجارية والاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ووقعت المؤسسات التابعة للبنك ٩١ اتفاقية تمويل وتعاون مع وزراء مالية الدول الإسلامية والمسؤولين المشاركين في الدورة ٤٤ للاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية المنعقدة من ٣ إلى ٦ (نيسان) بمراكش.

وأعلنت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، عضو البنك الإسلامي للتنمية، أنها تسعى من خلال الاتفاقيات التي وقعتها بمراكش إلى الرفع من أدائها في مجال تمويل التجارة البينية للدول الأعضاء، ودعم تأهيل الشركات الصغرى والمتوسطة لولوج أسواق التصدير، مع التركيز على مشاريع يقوم عليها النساء والشباب. وبلغت تمويلات المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة خلال العام الماضي نحو ٥,٢ مليار دولار، وتتطلع المؤسسة لتحقيق رقم أكبر هذه السنة من خلال الاتفاقيات التي أبرمتها بمراكش.

وقال هاني سالم سنبل، المدير التنفيذي للمؤسسة: «نسعى من خلال هذه الاتفاقيات إلى تحفيز المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل بالإضافة إلى القدرة على حشد التمويلات المتاحة لدى البنوك والمؤسسات المالية الدولية وتسخيرها لهذا الغرض. كما نستهدف أيضا دعم الشركات الصغرى والمتوسطة للدول الأعضاء وتأهيلها لدخول أسواق التصدير، خاصة عبر تمويل برامج رفع القدرات وتعزيز الكفاءات في مجال التجارة الخارجية».

ومن بين الاتفاقيات التي وقعتها المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بمراكش، اتفاقية مع البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير (أفريكسيمبنك) بقيمة ٥٠٠ مليون دولار بهدف تمويل برنامج موجه لتعزيز التعاون العربي - الأفريقي بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

في السياق ذاته، وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار والصادرات بهدف تشجيع التجارة العربية - الأفريقية، وتمكين الشركات العربية والأفريقية، خاصة الشركات الصغرى والمتوسطة من استغلال كل الفرص المتاحة في هذا المجال.

وقال ناصر الذكير، مدير إدارة تنمية التجارة وتطوير الأعمال لدى المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة: «تتوخى مذكرة التفاهم التي أبرمناها مع الوكالة المغربية للاستثمار والتصدير الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للمغرب كجسر تجاري بين البلدان العربية والأفريقية، وتهدف أيضا إلى خلق فرص جديدة للمصدرين المغاربة، من أجل تعزيز ولوجهم للسوق الأفريقية، وتمكينهم من الاستفادة من برامج تعزيز القدرات ونقل التكنولوجيا المرتبطة بالتجارة الإلكترونية».

وأشار الذكير إلى أن هذه الاتفاقية تندرج في إطار برنامج «جسور التجارة العربية - الأفريقية» الذي أطلق في الرباط سنة ٢٠١٧ تحت رئاسة العاهل المغربي الملك محمد السادس.

يذكر أن البرنامج الإقليمي «جسور التجارة العربية الأفريقية» يهدف إلى تشجيع المبادلات التجارية بين المنطقة العربية والدول الأفريقية، وإزالة العوائق التي تعترضها، وتعزيز التعاون جنوب - جنوب بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وأوضح الذكير أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة صادقت في إطار هذا البرنامج منذ إطلاقه في ٢٠١٧ على ٢٣ مشروعا بقيمة ٢,٣ مليار دولار لصالح المغرب.

وتتواصل في مراكش توقيع اتفاقيات التعاون الثنائية بين المؤسسة وممثلي الدول الأعضاء.

في هذا السياق، وقعت أمس الاول اتفاقية إطار بقيمة ٣٠٠ مليون دولار على ثلاث سنوات بين هاني سنبل، المدير العام للمؤسسة الإسلامية، وبوبو سيسي، ووزير الاقتصاد والمالية بجمهورية مالي، وذلك بهدف تمويل صادرات مالي من المنتجات الزراعية وواردتها من مدخلات الإنتاج الزراعي والمواد الغذائية ومن منتجات الطاقة، بما في ذلك خام البترول والمواد النفطية المصفاة.

ووقعت اتفاقية بقيمة ٧٥ مليون دولار بين المؤسسة وجمهورية سورينام، وذلك بهدف توفير خطوط ائتمان لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة وإنعاش الصادرات. كما وقعت المؤسسة اتفاقية بقيمة ٨٠ مليون دولار على ٥ سنوات مع جمهورية النيجر تستهدف تحفيز الصادرات الزراعية وتمويل استيراد المخصبات ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، ووقعت أيضا اتفاقية بقيمة ١٠٠ مليون دولار مع جمهورية قيرغيزستان، للأهداف نفسها.

في غضون ذلك، احتفلت المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وهي الأخرى عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بالذكرى ٢٥ لتأسيسها مساء أول من أمس بمراكش.

وبدورها، ستوقع عشرات الاتفاقيات مع الدول المشاركة في الدورة ٤٤ للاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية بمراكش.

تجدر الإشارة إلى أن تمويلات المؤسسة خلال سنة ٢٠١٨ ناهزت ٩ مليارات دولار، وتخطط هذه السنة لإنجاز تمويلات أعلى مع الذكرى ٢٥ لتأسيسها.

ومن أبرز الأحداث الموازية التي نظمت على هامش الدورة ملتقى خاص بالقطاع الخاص في الدول الإسلامية، الذي أطلقت خلاله المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص مبادرة جديدة لإنشاء منصة افتراضية للأعمال والتجارة والاستشارة المالية، وإبرام الصفقات والشراكات، وتمويل المشاريع، وتبادل المعلومات حول الأسواق بين المنخرطين في الشبكة. ووقعت وفود ٤١ دولة مشاركة في الملتقى على اتفاقية إنشاء هذه المنصة العالمية للقطاع الخاص في الدول الإسلامية.

بحث التعاون بين ديوان الرقابة ومكتب التدقيق السويدي

رام الله. وفا. ناقش رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية إياد تيم، مع مكتب التدقيق الوطني السويدي، سبل تعزيز التعاون المشترك، والتحديات الاستراتيجية التي تواجه الديوان، والانجازات الحاصلة في المشروع السويدي ٢٠١٨-٢٠٢١ الموقع بين الطرفين.

وشمل برنامج الزيارة الاطلاع على تجربة مكتب التدقيق الكوسوفي في التدقيق وآليات العمل في ظل الظروف الصعبة المحيطة به، وذلك من خلال لقاء الوفد مع نائب المراقب العام في جمهورية كوسوفو البر ساليهو، الذي قدم عرضا شاملا عن مكتب التدقيق الكوسوفي.

واتفقت الأجهزة الرقابية في كل من فلسطين والسويد وكوسوفو على أهمية التعاون بين الأجهزة النظيرة للنهوض بالعمل الرقابي ولتعزيز مفاهيم الشفافية والنزاهة في العمل.

يشار إلى أن فلسطين والسويد يجمعهما مشروع التعاون التنموي المؤسسي بين ديوان الرقابة ومكتب التدقيق الوطني السويدي ٢٠١٨-٢٠٢١، والذي يشمل عدة مجالات وهي رقابة الأداء، والقضايا الرقابية الاستراتيجية، والإدارة، والاتصال والتواصل والموارد البشرية، والدعم الإنمائي.

قلقيلية تصدر ٢٥٥ طنا من الليمون إلى الأردن

قلقيلية. وفا. بلغت صادرات محافظة قلقيلية من الليمون حتى امس، منذ بداية شهر نيسان الحالي، قرابة ٢٥٥ طنا بواقع ١٨ شحنة.

وأفاد مدير زراعة محافظة قلقيلية أحمد عيد أنه وللسنة الخامسة على التوالي يتم تصدير الليمون الى الاردن، منوها إلى أن هناك تفاهما بين وزارتي الزراعة في البلدين على تصدير شحنات من هذا المحصول، مثنيا على الجهود التي بذلت لبدء التصدير.

مصر تبيع سندات دولية بـ ٢,٢ مليار دولار

القاهرة-قالت وزارة المالية المصرية أمس الاول، إن مصر باعت سندات دولية بقيمة ملياري يورو (٢,٢٥ مليار دولار) على شريحتين لأجل ست سنوات و١٢ سنة، مختتمة بذلك إصدارات الديون في الأسواق العالمية للسنة المالية الحالية ٢٠١٨ - ٢٠١٩.

وأضافت الوزارة أنها تلقت طلبات اكتتاب في السندات المقومة باليورو، بقيمة نحو تسعة مليارات يورو (١٠,١٠ مليار دولار). وطرحت مصر سندات بقيمة ٧٥٠ مليون يورو لأجل ست سنوات، وسندات بقيمة ١,٢٥ مليار يورو لأجل ١٢ سنة، تجري تسويتها في ١١ أبريل (نيسان). وذكرت المالية أنه بذلك الطرح تكون مصر «أتمت إصداراتها لسندات الخزانة في الأسواق الدولية للعام المالي الحالي ٢٠١٨ - ٢٠١٩». وتبدأ السنة المالية المصرية في أول يوليو (تموز) وتنتهي في ٣٠ يونيو (حزيران).

وأشارت وثيقة صادرة من أحد البنوك التي تتولى ترتيب الإصدار، إلى أن السندات جرى تسعيرها أول من أمس. ويتولى «آي إم آي»، و«بي إن بي باريبا»، و«ناتكسيس»، و«ستاندرد تشارتر» إدارة الدفاتر للطرح. واقترضت مصر بكثافة من الخارج، منذ وقعت اتفاق قرض مع صندوق النقد الدولي بقيمة ١٢ مليار دولار في ٢٠١٦.

ويقول مسؤولون إنهم يسعون إلى تنويع مصادر الدين الخارجي للبلاد، ومد متوسط أجل استحقاق الدين، وأثاروا في السابق احتمال إصدار سندات مقومة بعملة آسيوية. وفي فبراير (شباط)، أصدرت مصر سندات مقومة بالدولار، بقيمة أربعة مليارات دولار، بآجال استحقاق خمس سنوات وعشر سنوات و٣٠ سنة.

السفير شبات يبحث مع مسؤولة أممية دعم التخطيط الحضري

نيروبي. وفا. بحث المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى منظمات الأمم المتحدة في كينيا السفير حازم شبات مع المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ميمونة محمد، برامج التعاون لدعم التخطيط الحضري وفقا للبرنامج الخاص للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني.

كما بحث الجانبان سبل إنجاح المجلس الأول، الذي من المقرر أن ينعقد نهاية شهر أيار المقبل، وضمان التمثيل خلاله بأعلى مستوى سياسي ممكن.

السعودية: مشروع نظام المنافسة يهدف لمكافحة الممارسات الاحتكارية

أسعار السلع والخدمات تتحدد وفقاً لقواعد السوق ومبادئ المنافسة الحرة

الرياض-كشفت لوائح وأنظمة مشروع نظام المنافسة في السعودية، أن النظام يهدف إلى حماية المنافسة العادلة وتشجيعها، ومكافحة ومنع الممارسات الاحتكارية التي تؤثر على المنافسة المشروعة أو على مصلحة المستهلك؛ بما يؤدي إلى تحسين بيئة السوق وتنمية الاقتصاد.

وتضمن اللوائح والأنظمة، وفقاً لما جاء في النظام، أن تكون أسعار السلع والخدمات وفقاً لقواعد السوق ومبادئ المنافسة الحرة، عدا أسعار السلع والخدمات التي تحدد بناءً على قرار من مجلس الوزراء، أو بموجب نظام.

وحظر النظام، الممارسات - ومنها الاتفاقيات أو العقود بين المنشآت - سواء أكانت مكتوبة أم شفهية، وصريحة كانت أم ضمنية - إن كان الهدف منها أو الأثر المترتب عليها الإخلال بالمنافسة، خصوصاً ما يأتي في تحديد أو اقتراح أسعار السلع، وبدل الخدمات، وشروط البيع أو الشراء، وما في حكمها، وتحديد أحجام أو أوزان أو كميات إنتاج السلع أو أداء الخدمات، والحد من حرية تدفق السلع والخدمات إلى الأسواق، أو إخراجها منها بصفة كلية أو جزئية، وذلك من خلال إخفائها، أو تخزينها دون وجه حق، أو الامتناع عن التعامل فيها.

كما حظر أي سلوك يؤدي إلى عرقلة دخول منشأة للسوق أو إقصائها منها، وحجب السلع والخدمات المتاحة في السوق بصفة كلية أو جزئية عن منشأة أو منشآت معينة، ويحظر تقسيم الأسواق لبيع السلع والخدمات أو شرائها، أو تخصيصها وفقاً لأي معيار، خصوصاً المعايير التي تتضمن المناطق الجغرافية، ومراكز التوزيع، ونوعية العملاء، والمواسم، والمدد الزمنية.

ويحظر أيضاً تجميد عمليات التصنيع والتطوير والتوزيع والتسويق وجميع أوجه الاستثمار الأخرى، أو الحد من ذلك، والتواطؤ أو التنسيق في العطاءات أو العروض في المزايدات والمنافسات الحكومية أو غيرها بما يخل بالمنافسة.

فيما شملت المادة السادسة من النظام في الحظر على المنشأة أو للمنشآت التي تتمتع بوضع مهيمن في السوق أو جزء مهم منه، إساءة استغلال هذا الوضع للإخلال بالمنافسة أو الحد منها، ومن ذلك بيع السلعة أو الخدمة بسعر أقل من التكلفة الإجمالية؛ لإخراج منشآت من السوق أو تعريضها لخسائر جسيمة، أو إعاقة دخول منشآت محتملة، وتحديد أسعار أو شروط إعادة بيع السلع أو الخدمات، أو فرضها، إضافة إلى حظر كل من تقليل الكميات المتاحة من المنتجات أو زيادتها، لأجل التحكم بالأسعار، وافتعال وفرة أو عجز غير حقيقي، والتمييز في التعامل بين المنشآت في العقود المتشابهة بالنسبة إلى أسعار السلع وبدل الخدمات أو شروط بيعها وشرائها، ورفض التعامل مع منشأة أخرى دون سبب موضوعي، وذلك من أجل الحد من دخولها السوق.

ويحظر أيضاً الاشتراط على منشأة الامتناع عن التعامل مع منشأة أخرى، وتعليق بيع سلعة أو تقديم خدمة بشرط تحمل التزامات أو قبول سلع أو خدمات تكون بطبيعتها، أو بموجب الاستخدام التجاري، غير مرتبطة بالسلعة أو الخدمة محل التعاقد أو التعامل الأصلي.

ودعا النظام المنشآت الراغبة في المشاركة في عملية التركز الاقتصادي إلى إبلاغ الهيئة قبل ٩٠ يوماً على الأقل من إتمامها، إن تجاوز إجمالي قيمة المبيعات السنوية للمنشآت الراغبة في المشاركة في التركيز الاقتصادي مبلغاً تحدده اللائحة.

ويحق لرئيس الهيئة العامة للمنافسة أو المحافظ في الحالات العاجلة أن يصدر قراراً باتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجميع الاستدلالات أو التحقيق في الممارسات المخلة بالمنافسة، على أن يعرض القرار على المجلس في أول اجتماع تال لصدوره.

ويحظر على أي منشأة منع مأمور الضبط أو المحقق من أداء مهمة مكلف بها، وفق الصلاحيات المخولة له بموجب النظام، أو حجب معلومات عنه، أو الإدلاء بمعلومات مضللة، أو إخفاء مستندات أو وثائق تفيد التحقيق أو إتلافها. وللهيئة عند اللزوم الاستعانة بالجهات المختصة - ومنها الجهات الأمنية - لتمكين مأموري الضبط من القيام بمهماتهم الموكلة إليهم.

محافظة جنين تناقش خطة التشغيل للعام ٢٠١٩

جنين. علي سمودي. افتتح محافظ جنين اللواء أكرم الرجوب، ورشة عمل نظمها مجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني المحلي في المحافظة ، لمناقشة أجندة وخطة التشغيل بما يدعم توحيد الرؤى والتصورات لجميع المؤسسات في المحافظة.

وثمن الرجوب أداء المجلس في تنفيذ المشاريع التشغيلية على أرض الواقع وقال: هناك مجالات مفتوحة أمامنا في العديد من القطاعات لتشغيل المواطنين وتعزيز صمودهم في كل الاتجاهات .

وأكد أعضاء المجلس، أن الهدف من الورشة بناء خطة التشغيل لعام ٢٠١٩ من خلال تحديد أهداف تفصيلية واقعية تتوافق مع طموحات جميع الاطراف الشريكة ، بما يهيئ الفرص لتجسير فجوات الاداء مع الامكانات والموارد في عدة مجالات التشغيل والتدريب والتعليم .

THE WORLD BANK | KFW Bank aus Verantwortung | صندوق التطوير والإقراض للهيئات المحلية Municipal Development & Lending Fund

Specific Procurement Notice
Template

Request for Bids /Goods
(One-Envelope Bidding Process) - Re-Tendering

م-(4)4/6

Country: Palestine
Name of Project: Local Government and Services Improvement Program (LGSIP)
Contract Title: The Supply of a Track Loader & Wheel Excavators.
Grant No.: TF0A4511
RFB Reference No.: LGSIP-HJSC/ 1121092 -04-A

The Palestine Liberation Organization, for the benefit of the Palestinian National Authority (PNA), has received financing through the Local Government and Services Improvement Program (LGSIP) which is formulated by the PA in order to respond to the institutional and financial challenges which face the Village Councils (VCs).
The LGSIP focusses attention on VCs' service delivery responsibilities and provides technical, institutional and financial support to VCs through a combination of PA budgetary support as well as specific Technical Assistance (TA) and investment support by Development Partners "DPs". The Municipal Development and Lending Fund (MDLF) is entrusted in the execution and supervision of the implementation of the Project and intends to apply part of the received financing of the (LGSIP) Program to eligible payments under the contract for: "The Supply of a Track Loader & Wheel Excavators". Contract No. LGSIP-HJSC/1121092-04-A for the benefit of Joint Services Councils in Bethlehem & Hebron Governorates.

1. The Joint Service Council For Solid Waste Management – Hebron & Bethlehem Governorates (JSC-H&B) has received financing from the LGSIP Program, and intends to apply part of the proceeds toward payments under the contract for "The Supply of a Track Loader & Wheel Excavators".
2. JSC-H&B now invites sealed Bids from eligible Bidders for "The Supply of a Track Loader & Wheel Excavators".
3. Bidding will be conducted through international competitive procurement using a Request for Bids (RFB) as specified in the World Bank's "Procurement Regulations for IPF Borrowers", January 2017 ("Procurement Regulations"), and is open to all eligible Bidders as defined in the Procurement Regulations.
4. Interested eligible Bidders may obtain further information from JSC-H&B, Eng. Majed Al-Sari' , majedsari@gmail.com and inspect the bidding document during office hours (09:00 am to 01:00 pm) at the address given below from 07/04/2019 to 18/05/2019.
5. The bidding document in English may be purchased directly from JSC-H&B office accountant as per the address below and upon payment of a nonrefundable fee of € 100 Euro.
6. Bids must be delivered to the address below on or before 12:00 Noon of 20/05/2019 (local time). Electronic Bidding will not be permitted. Late Bids will be rejected. Bids will be publicly opened in the presence of the Bidders' designated representatives and anyone who chooses to attend at the address below on 12:00 Noon of 20/05/2019 (local time).
7. Bids shall be valid for a period of 120 days after Bid closing and must be accompanied by a bid security of 15,000 Euro The Bid Security should be valid for 148 days after the bid submission deadline date.
8. Grant is VAT included; bidders to price with VAT.
9. The address referred to above is:
Joint Service Council for Solid Waste Management of Hebron and Bethlehem
Address: Al-Menyia Landfill – Al-Menyia Village- Bethlehem Area
Tel. +970 2 2756230 Facsimile: +970 2 2756240 Mobile No. 0597-755-994

Sincerely,
Mr. Tayseer Abu Snaineh
Chairman of the Joint Service Council
for solid waste management - Hebron and Bethlehem

م-(6)4/6

INVITATION FOR EXPRESSION OF INTEREST
Project: Deposit Insurance Fund Project
Country: Palestine
Tender: PDIC Development of software to support operations in risk Management and payout
German Financial Cooperation with the Palestinian Territories
BMZ-No. 2016 67 831 / Offer No. KfW 503945
Date: 07 April 2019

In the context of their digitalization, the Palestine Deposit Insurance Corporation PDIC requires the development of software to support their operations in risk management and payout; financed by German Financial Cooperation with the Palestinian Territories through Kreditanstalt für Wiederaufbau (KfW). To this end, PDIC calls for expression of interest of all software companies.
To be eligible for selection a company must comply with the following criteria:

- The company must have an economic presence in Palestine;
- The company must have staff speaking Arabic to provide support and lead the project.
- The company must have experience in developing software in the field of banking and/or insurance
- Certified statement of financial capacity of the consultant showing the necessary average turnover of more than EUR 250.000

Participation is open to all legal or natural persons. Participation is also open to international organizations.
There are no nationality restrictions.
The expression of interest document will be made available on upon request by Mr. Ala Abukhazneh, head of IT department At PDIC under the following address: **AAbukhazneh@PDIC.PS.**

م ق/ ٤/ ٧ (٣)

إعلان طرح عطاء رقم (١٠١٥)
توريد مركبات عدد (٦)

تعلن مصلحة مياه محافظة القدس «لمنطقة رام الله والبيرة، عن طرح عطاء لتوريد مركبات عدد (٦) وفقاً للشروط التاليَة:

١. ثمن نسخة العطاء ٦٠٠ شيكل (ستمائة شيكل) غير مستردة تدفع في صندوق المصلحة قبل استلام نسخة العطاء.
٢. تزويد المصلحة بكفالة دخول عطاء (كفالة بنكيّة أو شيك بنكي مصدق، ولا تقبل الشيكات الشخصيّة أو النقد) باللغة العربيّة أو الإنجليزيّة فقط بنسبة لا تقل عن ٥٪ من قيمة العطاء صالحة لمدة ٩٠ يوماً من تاريخ الموعد النهائي لاستلام العروض.
٣. المصلحة غير ملزمة بقبول أقل الأسعار دون إبداء الأسباب.
٤. آخر موعد لاستلام وتسليم العطاء يوم الأحـــد ٢٠١٩/٠٤/٢١ الساعة الثانية ظهراً.
٥. يتم استلام وتسليم العطاء في مكاتب المصلحة/الدائرة الإداريّة حسب التواريخ المشار إليها أعلاه.
٦. رسوم الإعلان في الصحف على من يرسو عليه/هم العطاء.
٧. يحق للمصلحة إلغاء العطاء بشكل جزئي و/ أو كلي دون إبداء الأسباب.
٨. وثائق العطاء موجودة على موقع المصلحة الالكتروني
http://www.jwu.org/tender1015
ويمكن الاطلاع عليها قبل شرائها.

عبد الخالق الكرمي
المدير العام

م-(8)4/6

اعلان طرح عطاء
صادر عن مجلس بلدية بيت لحم

يعلن مجلس بلدية بيت لحم عن طرح عطاء تلزيم اعمال حراسة لمحطة الباصات المركزية في مدينة بيت لحم لسنة 2019 / 2020 - رقم العطاء : 18 / 2019
يمكن للراغبين بالاشتراك في هذا العطاء استلام نسخة من الوثائق ابتداء من تاريخ نشر الاعلان ما بين الساعة التاسعة صباحاً والواحدة بعد الظهر.
تعاد العطاءات لمقر مجلس البلدية حتى موعد اقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الثلاثاء 2019/04/23
ملاحظات:

1. رسوم جميع الاعلانات على من يرسو عليه العطاء.
2. كافة الاسعار بالشيكل الاسرائيلي.
3. يتم الحصول على وثائق العطاء من الدائرة المالية في بلدية بيت لحم.
4. البلدية غير مقيدة بقبول اقل الاسعار وبدون ابداء الاسباب.
5. تستطيع البلدية زيادة او انقاص الكمية حسب ما تراه مناسباً بما لا يزيد عن 25% من قيمة البند.
6. تستطيع البلدية الغاء اي بند من بنود العطاء حسب ما تراه مناسبا دون ان يحق لاحد الاعتراض على ذلك.
7. سيتم رفض أي من اعمال او مواد في حال عدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة.
8. الاسعار شاملة لجميع انواع الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة.
9. يشترط على من يحال عليه العطاء اصدار شهادة براءة ذمة من دائرة ضريبة القيمة المضافة وشهادة خصم المصدر سارية المفعول.
10. يستطيع المشارك بالعطاء الكشف على موقع محطة الباصات المركزية في شارع المهد.
11. تكون الزيارة التمهيدية للكشف على موقع المحطة يوم الاثنين 2019/04/15 في تمام الساعة العاشرة صباحاً
12. على المشارك بالعطاء زيارة الموقع وتفحص الاعمال المطلوبة موضوع تنفيذ هذا العطاء.
13. يجب ارفاق شيك بنكي او كفالة بنكية مصدق/ة بقيمة 8000 شيكل تكون سارية لغاية 90 يوماً من تاريخ فتح العطاء ولن ينظر في أي عرض ما لم يكن مرفقا بالتأمين ولن تقبل الشيكات الشخصية.
14. تفتح المظاريف المختومة الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الثلاثاء 2019/04/23 في مقر مجلس بلدية بيت لحم.

المحامي انطون سلمان
رئيس بلدية بيت لحم